مجلة المجمع العلمي

الاستاذ الجامعي العراقي بين
فجوة اقتصاد المعرفة وماكنة استنزاف العقول

الدكتور سالم محمد عبود
مركز بحوث السوق وحماية المستهلك
جامعة بغداد

الملخص :

لا تتحقق نهضة الامم بثرواتها المادية فقط بل بمقدار ما لديها من ثروة بشرية .

وتلعب النخبة والصفوة المتخصصة دورا في بناء المجتمع ويمثل الاستاذ الجامعي صفوة الصفوة والعنصر الرئيس والفعال في نهضة عوامل التقدم ولكن الغرب وبكل اساليبه يسعى لخلق فجوة المعرفة وخلق العوامل الطاردة ليقلل من دورهُ وفعاليته . وأن سياسة استنزاف العقول وجذبها للعمل في المؤسسات الاجنبية ومنعها من خدمة البلد تمثل استراتيجية في الابقاء على الفجوة المعرفية وتهجير الاستاذ والمتخصص لكي يفرغ البلد من كل القيادات العلمية الحقيقية وبالتالي تفقد الامة عوامل نجاحها ونهضتها لذا جاءت هذه الدراسة تؤشر اتجاهات الفجوة واساليب استنزاف العقل العراقي وأثاره .

المقدمـــة :

ان بناء الحضارة يمثل جهدا إنسانيا يشترك فيه كل الافـــراد وكل المؤسسات وهذا يستلزم حشد القدرات وتفاعل ثلاث منظومات (عالم الفكر وعالم الاشياء وعالم الاشخاص) فضلا عن وجود شبكة للعلاقات تمثل بيئة للتفاعل و تعبر عن التصورات الفكرية لعقيـــدة المجتمع ..

وهنا تبرز اهمية النخبة والمؤسسات التـــي توجـــه الجهـــود وتعمل على الاستخدام الامثل للموارد في اطـــار حركـــة منظمـــة للمجتمع وتنتج وسائلها وتحقق اهدافها . وان من بين النخبة تظهـــر الصفوة وبين المؤسسات تظهر البؤرة فمن هي الصفوة ومـــن هـــي البؤرة ! أن حركة التاريخ والواقع تؤكـــد ان المعرفـــة هـــي قـــوة والاصل في بناء الحضارة . ومن هنا يعتبر الاستاذ الجامعي صفوة النخبة والجامعة هي بؤرة المعرفة المؤسســـية .. وانطلاقـــا مـــن خصوصية مدخلات الجامعة وعناصر العمليـــة التعليميـــة . فـــان الجامعة ليست مؤسسة او منظمة تقليدية لها هياكلها و ليست ابراجا عاجية او لشريحة دون غيرها و لكنها ساحة للمعرفة لعموم النـــاس و مرجعية لكل المؤسسات فهي لا تقتصر وظيفتها على التدريس او الابحاث العلمية بل بعدها يمتـــد فـــي المجتمـــع و مؤسســـاته لان مخرجاتها هم نواة و مدخلات الحركة التطويرية لكـــل الانشـــطة ،

فهي تلبي احتياجات المجتمع ومؤسساته المختلفة في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية وغيرها .

لهذا نجد الاستاذ الجامعي يستمد خصوصيته من سمات الجامعة واهدافها من جانب و كذلك من خصوصية اعداده كونه يمثل رأس مال فكري و تراكم معرفي و استثمار اجتماعي من جانب اخر . فضلا عن انه الوسيلة التي من خلالها يتم تغيير سمات المدخلات (الافراد) وشخصنتها واكسابها مهارات معينة ، فهو ليس موظفا تقليديا وانما يمثل ادارة للابداع وتنمية للفكر وبهذا لابد ان يتسم بالعديد من الكفاءات والخصائص وان تتوفر له عوامل تساعده على تحقيق ما يصبو له .

مشكلة البحث

ان المؤشر الحضاري لاي مجتمع يعتمد على مدى احترامه العلم والعلماء وضرورة منحهم المكانة الاعتبارية وتهيئة البيئة الملائمة للاستفادة من نتائج اعماله وجهودهم . ولكن الواقع في الدول النامية وفي العراق نجد ان هناك عوامل طاردة للاختصاصات بكل مستوياتها . والاستاذ الجامعي وما يعانيه من اشكلات امنية وفقدان كثير من سماته فضلا عما يتعرض له من مناهج في صناعة الخوف والقتل والتهجير وضعف شبكة الامان . وجوهر المشكلة التي تصبو لها الدراسة تتعلق بان الاستاذ الجامعي يقع بين صراع الارادات التي تحاول الدول المتقدمة ادارة احداثه من خلال نظرية الهيمنة ومنهجية التبعية وخصوصا ان الغرب يمتلك ويتحكم في مصادر التقنية المتقدمة ويعيش عصر ثورة المعلومات والاتصالات مما خلق ما يسمى بالفجوة الرقمية بكل مستوياتها والسعي الى تعميق هذه الفجوة وتهشيم كل جسور التواصل بل توظيف ماكنة احتكار المعرفة من اجل استنزاف العقول المبدعة والمتخصصة وافراغ البلدان العربية والعراق منها من النخب وخصوصا الاساتذة الجامعيين وجعل بلدنا في مصاف البلدان المتخلفة وسوقا لمنتجاتها وزبونا ومستهلكا دائما وسلة للموارد بأبخس الأثمان . وجعل الاستاذ الجامعي غير مواكب لحافات العلوم ولا يستطيع ان يؤثر في مخرجاته من الطلبة بما لا يجعله ان يكون أداة تطوير فاعلة في المجتمع . والحقائق والارقام تؤكد ان الكثير من الخبراء والعلماء الذين يعملون في مؤسسات الدول المتقدمة هي تلك العقول المستنزفة من دولها او التي لم يسمح لها بالعودة لاوطانها . وان بعض الدول الغربية تولي اهتماما عاليا لقوانين الهجرة المتعلقة بالاختصاصات النادرة . وان البرنامج الامريكي الخاص بتوطين العلماء العراقيين يمثل احد المسارات لماكنة الامتصاص المعرفي

للعقول ومسخ هويتها ودمجها في سوق العمل وباقل كلفة . وامام هذا الكم الهائل من الاستراتيجيات التي تسعى لاستدامة منهجية فجوة المعرفة نطرح عددا من التساؤلات ومنها :

هل هناك برامج متقدمة لسرقة النخب الوطنية المتخصصة !

هل لديهم وسائل لمنع التطور في بلداننا!

هل نحن لا نستحق الحياة من وجهة نظرهم!

هل حكوماتنا لاتدري بنوع الاستراتيجية الاجنبية وحجمها وأساليبها في تعطيل فاعلية الاستاذ الجامعي؟

هل العراق لا يمتلك حق اقامة حضارة ؟ بل كتب علينا ان نكون مستهلكين لنتاج الاخرين ؟

هل المراد منا فقدان المحتوى لتبقى لدينا الهياكل فقط! وان يكون الاستاذ الجامعي موظفا تقليديا ؟ والجامعة لا تكون لها اي علاقة مع المجتمع و تطلعاته ؟

لماذا تهرب العقول العراقية وخصوصا ذات النفع العام!

لماذا راس المال البشري والفكري لا يستثمر كما يجب!

لماذا فقدان استاذ او عالم يمر مر الكرام ، دون البحث عن الأسباب او التفكير برأس المال البشري الذي يشكل ثروة تعتز به كل امة ؟ لماذا.. لماذا ... لماذا . !!!

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى صياغة استراتيجية وطنية تحمي الاستاذ الجامعي العراقي من مؤامرة استنزاف العقول والعمل على تهيئة البيئة الملائمة بما يجعله بمستوى مواكبة التقدم المعرفي في البلدان المتقدمة . ويحقق خاصيته بوصفه صفوه للنخبة في مؤسسة تمثل بؤرة للتقدم ومؤشرا للتطور الحضاري للبلد .

اسلوب البحث :

لغرض تحقيق الاهداف التي يصبو لها البحث فقد تم تناول المحاور الاتية :

اولاً :ــ الاستاذ الجامعي صفوة النخبة ودوره في البناء الحضاري ويتضمن تعريفا بالمفهوم الحضاري للجامعة والاستاذ واهمية المعرفة في خدمة المجتمع .

ثانيا :ــ مدخل لدراسة فجوة اقتصاد المعرفة ويتضمن تعريفا بما هية الفجوة الرقمية ومحتوياتها وكذلك فجوة اقتصاد المعرفة وبابها و اثارها .

ثالثا :ــ الإشكالية الحضارية لاستنزاف عقول الاساتذة الجامعيين وظاهرة فجوة اقتصاد المعرفة والمناهج الغربية المعتمدة في استنزاف العقول مدعومة بالحقائق والارقام مع الاشارة لاشكالية الاستاذ الجامعي العراقي في ظل استراتيجية صراع الحضارات .

رابعا:ــ بناء استراتيجية وطنية لحماية الاستاذ الجامعي العراقي وكل النخب المتخصصة والعقول المبدعة والمحافظة عليها من المؤامرات التي تسعى لتفريغ البلد من موارده البشرية وتحديد من هي الجهات المسؤولة في بناء هذه الاستراتيجية .

المحور الاول : الأستاذ الجامعي وحضارة المعرفة :

ويتضمن هذا المحور ما يأتي :

اولا :ــ الأستاذ الجامعي صفوة النخبة : إذ كانت الحضارة جهدا إنسانيا يشارك فيه الجميع كل حسب استطاعته وامكانيته وموقعه في شبكة العلاقات الاجتماعية . فلا بد ان يكون من بين هؤلاء من يمثلون النخبة التي تمكن من عملية حشد الطاقات وتوظيفها في اطار حركة منظمة تتسق مع الاهداف . وتتسم هذه النخبة بامكانيات وتصورات ومناهج واتجاهات قد تختلف او تتفق في كيفية تنظيم حركة المجتمع . وكذلك توجد مؤسسات ونظم حياتية مختلفة تلعب دورا في استيعاب موارد المجتمع وتوظيفها .

ولكن من بين النخبة توجد الصفوة ، ومن بين المؤسسات توجد البؤرة ، فمن هي الصفوة ومن هي البؤرة ؟

تمثل الجامعة بؤرة التقدم ونواتها ومركزا للتطوير الاجتماعي والتجديد الهادف نحو رفاهية الامة . فهي مركز اشعاع الاخلاق والقيم الانسانية ، وكل جديد من الفكر والمعرفة ، والمنبر الذي تنطلق منه اراء المفكرين والعلماء ورواد الاصلاح والتطوير . فهي ليست مؤسسة تقليدية ولا هياكل نمطيه ولا ابراجا عاجية للصفوة او للنخبة بل اصبحت مؤسسات تعليمية لعموم الناس . فهي لا تقتصر في وظيفتها على التدريس او البحث العلمي وحسب بل اخذت بعدا ثالثا في خدمة المجتمع فهي لا تخرج الفلاسفة والادباء بل تلبي احتياجات المجتمع ومؤسساته المختلفة في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ..الخ

تستمد الجامعة خصوصيتها من مهامها وكذلك من طبيعة ونوعية المدخلات والمخرجات ونوعيتها . وهي في الوقت نفسه مؤشر حضاري يعبرعن درجة وعي حركة التطور وشكلها واتجاهاتها ، فهي تمثل انفاقا استثماريا تضمن للبلد موقعا متقدما. وللعملية التعليمية مكونات وعناصر رئيسية ، ويشكل الاستاذ الجامعي محور العملية التعليمية وصفوة النخبة وذلك لخصوصية الدور الذي يلعبه في عمليات تحويل المدخلات وتنمية الموارد البشرية وشخصنة الافراد وتنمية قدراتها واكسابهم المهارات المتخصصة وجعلهم قوة فاعله ومؤثرة في حركة المجتمع وتنعكس شخصية الاستاذ الجامعي وعلميته واخلاقيته على مخرجات النظام التعليمي .

وتتفق الاديان السماوية والمذاهب الوضعية على ضرورة احترام العلم والعلماء وبدرجة تحقق ذلك لتترقي الامة وترسم طريقها الحضاري . وان الاهتمام بالاستاذ الجامعي ومنحه المزايا الاعتبارية والمادية يعبر عن مستوى وعي الامة برسالتها . والاستاذ الجامعي يمثل كفاءة علمية حيث عرفت الكفاءات العلمية حسب قانون رعاية أصحاب الكفاءات العلمية لسنة ١٩٧٤ الذي يميز فيه بين مصدرين للكفاءات الخارجية والداخلية فالمقصود بالكفاءات العلمية بالاعتماد على التوصيفين الآتيين لكل منهما :

صاحب الكفاءة :

كل عراقي في الخارج حصل على شهادة الماجستير في الأقل او ما يعادلها من جامعة أجنبية او عربية او عراقية ذات اعتبار أو مارس عملا او حصل على شهادة في حقل اختصاصه.

صاحب الكفاءة :

أيضا كل عراقي يشغل وظيفة في دوائر الدولة ومؤسساتها إذا كان ممن تنطبق عليه الشروط الوارد ذكرها في الفقرة (١) المادة (٤٢) في قانون أصحاب الكفاءات.

للكفاءات العلمية المدربة دور حاسم ومهم في عملية التنمية والتقدم فالمورد البشري المتعلم المدرب تدريبيا فنيا وتقنيا وثقافيا هو رأسمال الأول لعملية التنمية ، له دور فاعل في تقدم أية أمة وان وجوده في المجتمع يشكل وطنيا وحيويا مختلف اوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما ان مقدار رفاهية الدول المتقدمة صناعيا وحضاريا تقدر بما تمتلكه من كثرة العلماء والمهندسين واصحاب الكفاءات العلمية والطاقات الممتازة .

والاستاذ الجامعي كالمؤسسة الجامعية ليس نمطيا في اهدافه ولا مكوناته ولا سماته واساليبه لان ضرورة التراكم المعرفي والخبرة التي تمثل استثمارا طويل الامد يحتاج الى خصائص وسمات يجب ان تتسم بها المؤسسة الجامعة وكذلك الاستاذ الجامعي والا تحول الى موظف تقليدي يرتبط باجراءات قاتلة تفقده القدرة على ادارة الابداع وتنمية الفكر والذي هو محور حركة الارتقاء الحضاري وبهذا تناولت دراسات عديدة مجموعة من السمات الواجبة التوفر في الاستاذ الجامعي وتبلورت في أربع كفاءات اساسية هي :

أ. كفاءة علمية ومعرفية اي يكون في مجال اختصاصه الخاص عالما له القدرة على التطور وملاحقة المستجدات العلمية المتنامية وكذلك له من الثقافة العلمية للعلوم ذات العلاقة .

ب. كفاءة فنية ومهنية ، ان التعليم بحاجة الى فن التعامل والتوصيل ومهارات التدريب واكتساب مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر .

ج . كفاءة اخلاقية ، ضرورة ان يكون الاستاذ الجامعي قدوة ومثالا حيا ونموذجا يحتذى به وله قيم وسلوك متوازنة في اقواله وافعاله ويكون عادلا متواضعا دقيقا في مواعيده ويحترم كلمته .

د. كفاءة بلاغيه ولغوية ، وتمثل درجة اتقان اللغة الام مع بعض اللغات الاخرى وبلاغة التعبير التي تمكن له قدرة التوصيل والتفكير وتطوير اساليبه في فهم اختصاصه او التعامل مع الاخر.

ويمكن ان نضيف كفاءة اخرى هي (الكفاءة الشخصية) حيث تؤكد الدراسات التربوية والنفسية على اهمية حسن المظهر والاناقة والاعتداد بالنفس والثقة والروح المتعاونة لما تشكله من اثار على الطالب والمجتمع وتساعد على تقبل آرائه وخلق اجواء للتفاعل واشاعة الثقة وتنمية المعرفة وتبادل الخبرة .

وفي ضوء ذلك نجد ان الدراسات الحضارية اثبتت ان النظام التعليمي ولا شيء سواء يمكن ان يفضي الى تحقيق تنمية ونهضة شاملة لاي بلد ، وذلك لان هناك علاقة بين المعرفة كمصدر والحضارة كنظام وبناء للحياة والجامعة كمؤسسة معرفية والاستاذ الجامعي كصفوة ومحور في عملية البناء لمقومات الحضارة ومصادرها (في عالم الافكار و عالم الاشخاص) لهذا نجد ان العملية التعليمية ونظمها ومكوناتها وعناصرها وهياكلها ومدخلاتها تتعرض لاشكال من الضغوط والتاثيرات المختلفة وخصوصا الاستاذ الجامعي

الذي يراد له اما ان يتخلف ويبقى على الضفة الاخرى من فجوة المعرفة او ان يهاجر ليكون يدا عاملة رخيصة في حركة انتاجهم او في الاقل اذا بقى في بلده الا يشكل رقما صعبا ومهما في معادلة التنمية الشاملة ولا يشكل رأسمال فكري ذا قيمة .

ثانيا : المعرفة منهج حضاري :

تمثل الحضارة تفاعلا بين ثلاث منظومات هي (عالم الاشخاص والأفكار والاشياء) ولا يقاس غنى المجتمع بكمية ما يملك من اشياء بل بمقدار ما فيه من الافكار . والمعرفة تشكل مصدر عملية الارتقاء وكذلك العقول التي تستوعب توجيهها والتراكم المعرفي يمثل منهجا حضاريا وذلك لان الانسان يتميز عن غيره من المخلوقات كونه يدرك غاية وجوده ، ويتمتع بالفكر النير.

في ضوء ذلك فأن فكرة صراع الحضارات جاء من خلفية التناقض المنبثقة من اتجاهات الهيمنة المتمثلة بالسيطرة على حركة البناء والارتقاء التي مثلتها العولمة لغرض تنميط اتجاهات الحياة ضمن نماذج تجعل التبعية مستمرة والفجوه تتسع من اجل استنزاف الموارد كما يخططون لها واولها واهمها عقول الخبره مثل العلماء واساتذة الجامعات . ويشهد عالم اليوم أهم ثورة معرفية في التاريخ تقودها شبكة المعلومات (الانترنيت) وتقنيات المعلومات ويمكن اعتبار المعرفية ثمرة أولية من ثمار الفكر مرتبطا بالواقع وعاكسا له وليست المعرفة تنشأ من فراغ وبلا واقع وان هناك علاقة بين الحضارة ونشوء المعرفة وتطورها لأن التراكم المعرفي احد محركات الصيرورة الإنسانية.

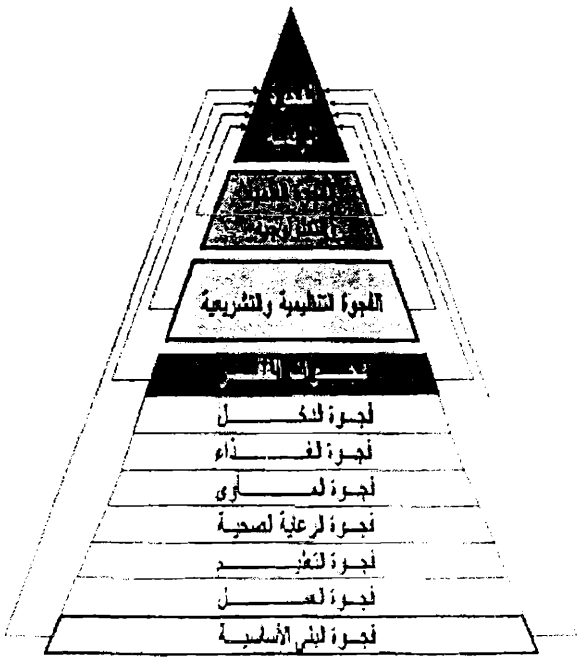

شكل(١) يبين تراكم الفجوة الرقمية (المصدر د نبيل علي ص ١٣)

وهناك علاقة بين مفهوم المعرفة والبيانات والمعلومات والحكمة حيث يعتقد بعضهم ان المعرفة هي ما أعرفه انا اما المعلومات هي مانعرفه نحن ، ومن المعلوم ان نظرية المعرفة تمتد الى الوراء في الزمن منذ ادراك الانسان غاية وجودة وتعامل بوعي مع حوله وهناك من ينظر الى المعرفة من خلال التمييز بين نوعين :

١)المعرفة الصريحة : ويقصد بها المعرفة التي يمكن نقلها بلغة مفهومة وواضحة

٢)المعرفة الضمنية : تلك التي تكون حدسية ويصعب التعبير عنها لفظا .

وبدلا من ان تصبح المعرفة وسيلة لتقارب الامم ونهضتها كما كانت عليه الحضارة الاسلامية فقد أصبحت عاملا في زيادة الفجوة واستغلال الموارد او نهبها واستدامة حالة التخلف والتبعية.

المحور الثاني :ـ مدخل لدراسة فجوة اقتصاد المعرفة

اولاـ ما هي الفجوة الرقمية وما هي اسبابها ؟

لغرض تحديد مفهوم فجوة اقتصاد المعرفه ومنهجها وكيف تستخدم أداةً للهيمنة . لابد من التعرف على مصطلح شاع استخدامه في خطاب تنمية المعلومات وهو الفجوه الرقمية ويقصد بها تلك الهوة الفاصلة بين الدولة المتقدمة و الدول النامية في النفاذ الى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها وتسمى ايضا الفجوة الام او بفجوة الفجوات اما من منظور التنمية الشاملة فأن الفجوة الرقمية تبدو فجوة مركبة تطفو على قمة هرم يتجمع من مستويات تحتوي على فجوات وطبقات متراكمة من فجوات متنوعة تصب فيها بصورة او بأخرى والشكل رقم ٢ يوضح ذلك :

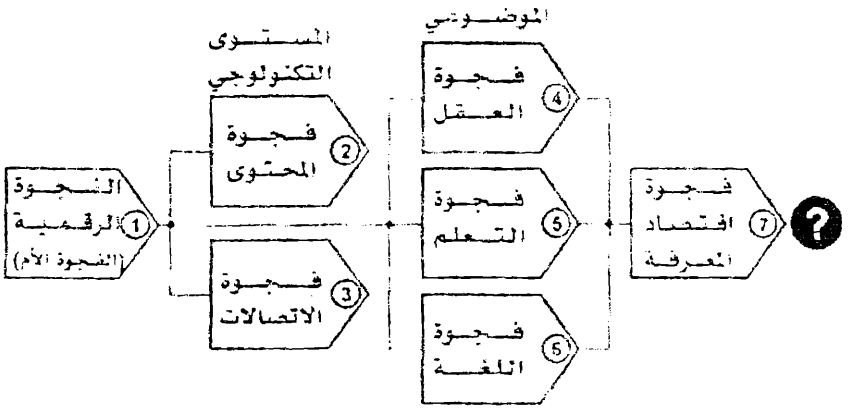

شكل (٢) يبين انواع الفجوات و مستوياتها

ومازال مصطلح الفجوة الرقمية يكتنفه الغموض وقد ظهر استخدامه في عام ١٩٩٥ منظور يحدد اتجاهاته المتكاملة بالمهام الأربع :

أ- النفاذ الى مصادر المعرفة ج- توظيف المعرفة

ب- استيعاب المعرفة د- توليد المعرفة الجديدة

وللفجوة الرقمية مجموعة من الأسباب الرئيسة التي تضم اسبابا فرعية يمكن بلورتها المجاميع الآتية :

❖ مجموعة الأسباب التقنية وتشمل :

سرعة التطور التقني و شدة الاندماج المعرفي و تنامي الاحتكار التقني وتفاقم إنغلاقه .

❖ مجموعة الأسباب الاقتصادية وتشمل :

ارتفاع كلفة التوظيف في تقنية المعلومات والتهام الشركات المتعددة الجنسية الأسواق المحلية وتكتل الكبار والضغط على الصغار وفقدان الملكية الفكرية وانحياز التقنية اقتصاديا والقوانين الى صف القوى على حساب الضعيف.

❖ مجموعة الأسباب السياسية وتشمل :

صعوبة رفع سياسات التنمية المعلوماتية و سيطرة الولايات المتحدة العالمي على المحيط الجيومعلوماتي و سيطرة حكومات الدول النامية على الوضع المعلوماتي المحلي و انحياز المنظمات الدولية الى صف الكبار .

❖ مجموعة الأسباب الاجتماعية – الثقافية وتشمل :

تدني التعليم وعدم توافر فرص التعليم و الفجوة اللغوية و تفشي الأوبئة الجمود التنظيمية والتشريعية و غياب الثقافة العلمية – التقنية .

وهذه الاسباب كمجموعات أو كل على انفراد له تأثيرات متفاوتة في نهايتها تصب في تكوين الفجوة الرقمية ومكوناتها .

ثانياـ مفهوم اقتصاد المعرفة :

لم يعد الاقتصاد مجالا محددا من فروع المعرفة المتعلقة في دراسة جوانب سلوكية الإنتاج والتوزيع أو تبادل . ولكن مجال المعرفة قد توسع وأصبح له راس مال فكري من نوع جديد حيث تراكم الخبرات والمهارات تنعكس على مستوى استراتيجي في أداء المنظمات والاستخدام الامثل للموارد بهذا ظهر مفهوم جديد اقتصادي في مجال المعرفة اسمه (اقتصاد المعرفة) حيث أصبحت المعرفة قوة دافعة ومحركة دوليا للاقتصاد الحديث والمعرفة تمثل احد أشكال راس المال الفكري او الموجودات غير الملموسة التي تلعب دورا في تحقيق هدف المنظمات ووسيلة متعددة في زيادة الإنتاجية .

وعلى الرغم من حداثة المفهوم الا انه ظهرت له تعاريف تساعد في تأطيره وتحديد ملامحه ، فقد عرف بعضهم اقتصاد المعرفة كونه نظاما اقتصاديا يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الانتاج الأساسي والقوة الدافعة الرئيسة لتكوين الثروة . في حين يعرفه آخر بانه فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية حديث الظهور ويقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة وراس المال البشري في تطوير الاقتصاد وتقدم المجتمع وتعتبر التقنية العلمية التحول الثالث في حياة الانسان بعد ظهور الزراعة والصناعة .

ويتسم اقتصاد المعرفة ما يأتي :

أ. بأنه اقتصاد وفرة من كونه اقتصاد ندرة حيث تنضب الكثير من الموارد من جراء الاستهلاك في حين إن المعرفة تزداد في الواقع بالممارسة إمكانية استخدام التقانة الملائمة من خلال إلغاء قيود الزمان والمكان الخاصة بخلق الأسواق .

ب. تتسم بامكانية رفع الكفاءة والسرعة في أنجاز التبادل مع تخفيض التكاليف .

ج. عدم إمكانية نقل ملكية المعرفة من طرف إلى آخر كما هو في عناصر الإنتاج .

د. صعوبة تطبيق الكثير من القوانين ، القيود والضرائب على أساس قومي وذلك لان المعرفة تتسم بعالميتها وإنها متاحة لأي مكان .

هـ . ينمو سوق الاقتصاد التقليدي بالعرض supply- driven في حين ينمو سوق الاقتصاد المعرفة بالطلب demand-driven .

ان التقدم الحاصل في التقنية والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد يؤثران ليس في درجة النمو وسرعته فحسب ، ولاسيما (ثورة الاتصالات وشبكة المعلومات) ، بل تؤثر في تعليم الإنسان وتربيته وتدريبه ، وتجعل عامل السرعة في التأقلم مع التغير من أهم العوامل الاقتصادية الإنتاجية . فالمجتمع ، وكذلك الإنسان الذي لا يسعى إلى مواكبة التطور العلمي والتقني سرعان ما يجد نفسه عاجزا عن ولوج الاقتصاد الجديد والمساهمة فيه . والدولة التي لا تدرك أن المعرفة هي اليوم العامل الأكثر أهمية للانتقال من التخلف إلى التطور ومن الفقر إلى الغنى ستجد نفسها حتما على هامش مسيرة التقدم ، لتنضم في نهاية المطاف إلى مجموعة ما يسمى (الدول الخائبة) . ان لاقتصاد المعرفة مستلزمات أساسية .

ثالثاً ـ فجوة اقتصاد المعرفة :

تعتبر فجوة اقتصاد المعرفة في ضوء مجموعة الفجوات المختلفة في المستويات والأنواع بأنها (الفجوة المحصلة) فهي نتيجة اكثر منها سببا وخصوصا في مجتمعنا والى ارادة التغير الحسن أكثر من تفتقد الموارد الاقتصادية ، ويمكن تصور موقع فجوة اقتصاد المعرفة من خلال المستويين في الفجوة الرقمية وهما :

١ــ المستوى التقني : الذي يشمل على فجوة المحتوى وفجوة الاتصالات كونها المكونين الاساسيين لمجتمع الاتصالات واقتصاد المعرفة .

٢ ــ المستوى الموضوعي : ويتفرع الى ثلاث فجوات هي فجوة العقل وفجوة اللغة وفجوة التعلم هذه تنعكس جميعها في الفجوة المحصلة وهي فجوة اقتصاد المعرفة ..

وان تناول فجوة اقتصاد المعرفة تستلزم الفصل بين نوعين من الاقتصاد ، الاقتصاد التقليدي واقتصاد مجتمع المعرفة ، وهي ازدواجية ملتبسة لم يعهد مثلها الفكر الاقتصادي من قبل . واقتصاد مجتمع المعرفة بدورة ينقسم إلى نوعين هما :

أ . اقتصاد قائم على المعرفة Knowledge based لكون المعرفة مفهوما حيويا لاغنى عنه في كل القطاعات الاقتصادية وأنها أصبحت احد الموجودات غير الملموسة .

ب. اقتصاد المعرفة ذاتها بصفتها قطاعا اقتصاديا قائما بذاتة له موجوداته ومقلوباته وتقنياته المحورية وصناعاته المغذية وشبكات توزيع عالمية ومحلية له مدخلاته ومخرجاته .

ولقد غدا المجتمع الانساني في امس الحاجة الى عقل اقتصادي يحقق التوليفة الفكرية وان محاولة أفراغ العقل الاقتصادي من أي مضمون اجتماعي يفقد المجتمع فرصة للتقدم ويبقيه في دائرة التخلف .

وتعريف فجوة اقتصاد المعرفة تستلزم معرفة مؤثرات قياس الأداء الاقتصادي ... ولكن هذه لاتغطي كل منظومة الاقتصاد وخصوصا الاقتصاد القائم على المعرفة بصفة خاصة وهذا يستلزم ان تكون معايير مركبة composition ومعايير دينامية لرصد تطورها الزمني حيث لم يعد قياس الفجوة في الاقتصاد التقليدي من المؤشرات في قياس فجوة الميزان التجاري

وفجوة سوق العمل وفجوة الاستثمار والادخار وكذلك الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي وفجوة الدخول وتوزيع الثروات ، وفجوة الادارة والتشريعات والفجوة المؤسسية .

وقياس فجوة اقتصاد المعرفة يعتمد على ثلاثة مؤشرات :

١. مؤشر التقدم التقني في مدى الامتلاك والابتكار والاستغلال .

٢. مؤشر الوضع المؤسسي العام ، كفاءة المؤسسة الانتاجية ، التمويلية ، الاقتصادية .

٣. مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي وتبين مدى علاقة التشريعات والتنظيمات والخدمات المساندة للأنشطة وتوفرها ، من قبل الخاصة لجذب الاستثمارات ورفع الكفاءة للاسواق وخدمات المصارف ومصادر التمويل .

ووفقا لتقرير التنمية الانسانية العربية الأولى وبناء على مؤشرات الكثافة الاتصالية وعدد شبكات المعلومات ومواقعها وعدد مستخدميها يعاني الإقليم العربي فجوة رقمية على ثلاث مستويات :

أ ـ فجوة رقمية على النطاق العالمي بين الإقليم العربي وأقاليم العالم الأخرى .

ب ـ فجوة رقمية على النطاق الإقليمي بين البلدان العربي .

ج ـ فجوة رقمية على النطاق المحلي داخل كل بلد عربي على حدة .

وتعتبر الفجوة الأخطر من كل هذه هي عملية استنزاف العقول أو النخب وتهيئة ظروف هربها أو إبقائها وتوظيفها وخصوصا في المجالات العلمية او الطبية او المعلومات بحيث يمكن تطوير اقتصاديات دولهم مع أبقاء التخلف السمة البارزة على اقتصاديات الدول النامية وخصوصا العربية والإسلامية.

وهذا مدخل للصراع الحضاري في التطور الغربي من اجل تعويق بناء الأمة ومنعها من اي فرصة للإبداع والإتقان لتظل على حالها من خلال استخدام نخب الأمة ضمن صراعها الحضاري والعقائدي .. وإذا ما حاولت امة امتلاك تقنية او تطوير معرفي او تنمية عقول ابنائها سوف يكون التغييب او الحصار التقني اوالازمات هو الامر الواقع !!

ان السؤال الذي يطرح نفسه بحدة هو : أين نحن ، كمجتمعات عربية ، من هذا التطور وهذا الاتساع الهائل لنطاق المعرفة ودورها ؟! من الواضح ان مجتمعاتنا لم تدخل بعد (اقتصاد المعرفة) . فنحن لانزال في موقع المتلقي السلبي ، لا المنتج ، لثمار الثورة العلمية التقنية وإنجازاتها في كل مراحلها ، ولاتزال على مسافة سنوات ضوئية عن مرحلتها الأخيرة المتمثلة بثورة الاتصالات والمعلوماتية (غير ان ذلك لا يجعلنا بمنأى عن آثرها السلبية) . ان مجتمعاتنا لاتزال في بدايات الدخول حقبة (المرحلة الصناعية) بمفهومها المتطور ، في حين ان الدول المتطورة أصبحت في قلب ما يسمى (مرحلة ما بعد الصناعة) . وهذا ما يضاعف الهوة بيننا وبينها ، ويزيدها عمقا واتساعا. أن ثقافة التغيير والتأقلم مع متطلبات التطور المعرفي لم تصل الى مجتمعاتنا بعد . أننا بحاجة ماسة الى أعادة النظر في مقاربتنا لمفهوم (المعرفة) ، وفي وعينا لحقيقة ان دخولنا (اقتصاد المعرفة) هو السبيل الوحيد لنجاحنا في مواجهة تحديات العصر ولاحتلال موقع لائق بين الامم .

في ضوء تصارع هذين الاتجاهين أي المحلي والعولمي ولكل منها محتوياته في فجوة اقتصاد المعرفة ..مما يشكل في نهاية تلاقي محتويات كل مستوى تأثيرا مباشرا على اقتصاديات الدول النامية .فعلى المستوى العولمي تجد ان احتكار الاسواق من قبل المؤسسات العالمية واحتكار سوق العمل من قبل الدول المتقدمة ، مع اعباء الملكية الفكرية ، وما يرافقها من استنزاف عقول

الدول النامية. اما على المستوى المحلي فأن الهزال الاقتصـــادي والتحليـــل السياسي وضعف العرض والطلب مع ضعف البنـــى التحتيـــه ، الاقتصـــاد والمعرفة شكل في نهاية الأمر اسباب الفجوة الاقتصـــادية الرئيســـة ويمكـــن تصور ذلك في الشكل رقم (٣)

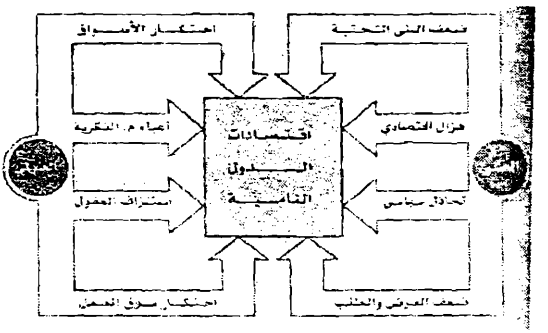

الشكل رقم ٣ يعبر عن عوامل الضغط على اقتصاديات الدول النامية

المحور الثالث : هجرة النخب بين المعرفة والاستنزاف

اولاً : تطور فكرة هجرة النخب ونشوؤها :

تعد ظاهرة هجرة العقول المتخصصة الشخصيات المبدعة والمفكرة من الظواهر العريقة في القدم وتعود بدايتها الى المراحل الأولى لتطور العلم فلا نجد زمانا يخلو من هجرة العلماء بشكل فردي او جماعي لأسباب عديدة سعيا للعلم او خوفا من ظلم او لجهة افضل لينهلوا من ينابيع العلم والمعرفة. فكان تاريخ هجرة الادمغة بشكلها الجماعي في عام ١٩٣٣ عندما بدأ تطبيق قانون تطهير الإدارة (الذي شمل غير الاريين) لذلك اقيل / استقال اكثر من ١٢٠٠ استاذ وباحث معظمهم من اليهود من الجامعات الالمانية وغادر نحو ٦٥٠عالما من المانيا بين ١٩٣٣ وعام ١٩٣٥. لذلك تمكنت الولايات المتحدة من اجتذاب قرابة (٤٣٠٠٠) عالم ومهندس بين ١٩٤٩و ١٩٦١.

كما صرح رئيس مؤسسة Careers Incol poration :هي مؤسسة تعمل على تهجير العلماء الى أمريكا أنها استطاعت تسفير (٧٠٠) مهندس وعالم بريطاني الى الولايات المتحدة بلا مقابل ، وبالمقابل قدر خسارة بريطانيا من هؤلاء ما يعادل ١٤ مليون دولار على اعتبار ان نفقة التكوين العلمي لكل هؤلاء العلماء تعادل (٢٠,٠٠٠) دولار وهذه الخسارة تمثل فقط خسارة (مواد خام) كلفة تاريخية من دون حساب ما سينتجون وما سيخترعون لبلدهم

ويبدو جليا في هذا الصدد ان جامعات أمريكا ومدارسها العالية لا يتعدى تخرجها سنويا نحو (٤٥٠٠٠) مهندس عام ١٩٦٨ في حين تبلغ حاجتها (٧٥٠٠٠) مهندس لذلك عمدت الى الإكثار من وكالات تسفير العلماء ونشر شبكاتها لاجتذابهم من معظم أرجاء العالم ، وبذلك تمكنت ان تستحوذ

على (٨٥٠٠٠) باحث وتقني وطبيب بين عام ١٩٤٩ و١٩٦٤. ووجد في عام ١٩٦٥ ان من بين (٤١٠٠٠) طبيب داخلي يعملون في المشافي الأمريكية كان منهم (١١٠٠٠) طبيب قد حصلوا على شهادتهم العليا من جامعات غير أمريكية، وقد اتضح ان هؤلاء الاختصاصيين يأتي معظمهم من البلدان النامية التي تعد من أفقر البلدان بالمهندسين والأطباء والأساتذة ، فقد لوحظ أن (٨٠٠٠) طبيب من اصل(١١٠٠٠) طبيب داخلي منهم ينتمون أصلا لاقطار نامية .

وكانت هجرة العقول في الحضارة الاسلامية لها مقاصدها التي عادت بالنفع الكثير لتقدم الحضارة الانسانية وهناك فارق بين هجرة للتطوير وهجرة للتزييف او للاستنزاف وقد استخدم مصطلح هجرة العقول او استنزاف العقول أول مرة في الخمسينيات عندما بدأت العقول البريطانية تهاجر الى الولايات المتحدة وهجرة الخبرات قد تفيد في جوانبها ما يغني البشرية ويزيد من التعارف ولكن لها مسوغات . وعملت أوربا على استقطاب الهجرة لتنشيط برامجها الاعمارية حيث ازداد سجل تعداد المهاجرين في العالم من ٧٥ مليون شخص في عام ١٩٦٥ و١٢٠ مليون في عام ١٩٧٠ ثم ازداد الى ١٥٣ مليون ولكن تختلف كل هذه الأعداد ولأسباب كثيرة . من هذا كله فالمقصود هو هجرة العقول كأسلوب في استنزافها وما تلحقه من أضرار في برامج التنمية الوطنية .حيث أصبحت ظاهرة استنزاف العقول ذات اثار واضحة على المجتمع وحركة تطورة . والحديث عن ظاهرة الهجرة او الاستنزاف للاستاذ الجامعي يأتي من مصدرين هما :

١. الهجرة المباشرة من ارض الوطن الى ارض أخرى وهذه غالباً ما تكون معلنة وقد تصرح بها الدول مثل تدريس بالجامعات او لأخرى اقتصادية او علمية .

٢. النوع الأخر هي أكثر خطورة والمتمثل من امتناع أعداد كثيرة من الاساتذة بالعودة او منعه سواء بالقوة او بالإغراءات المختلفة .

ويعتبر هرب النخبة قرارا في عقل العالم (الإنسان) الذي قد يأتي من تراكم أجمالي في شبكة علاقات تسيء للعلماء والنخبة والعقول يقابلها عمل مستمر لخبراء في مجال نزيف العقول البشرية من اجل فتح باب الاستنزاف واستثمار كل العوامل النفسية والبيئية في مجتمعات تلك العقول التي لم تعرف كيف توظفها وكذلك قيام بعض الدول من تعديل قانون الهجرة في أمريكا عام ١٩٦٥ وأبداء المساعدات في مجال البحث العلمي وتهيئة البيئة الصالحة اقتصاديا ومعرفيا مع تحقيق رغباتة الشخصية والذاتية والعمل على نزعه من هويتة الحضارية تحت مسميات مختلفة .

ثانيا: النزيف العقلي للاستاذ الجامعي .الاسباب والدوافع

أن ظاهرة نزيف العقول البشرية هذه ليست هي المرض الذي تعاني منه المجتمعات صاحبة المشكلة وإنما هي اعراض للمرض او لمجموعة أمراض . وتقف وراء ذلك جملة أسباب منها تتعلق بذات الشخص وأخرى تتعلق بموطنة الأصلي ونوع أخر نتيجة عوامل الفجوة والتسيهلات التي يجدها أمامه او بفعل الضغط الذي تمارسه الدول المتقدمة .

وتشير أحدى الدراسات الى أهم الأسباب التي تجعل العقول تكون مهيئة لعملية الاستنزاف وخصوصاً الأستاذ الجامعي وكما يأتي :

❖ **الأسباب الاقتصادية :**

متل انخفاض مستويات المعيشة في معظم بلدان العالم النامي كما كان يتقاضى الأستاذ العراقي في السنوات السابقة مبالغ لا تسد احتياجاته بالمقابل نجد هناك ارتفاع أجور العلماء والخبراء والفنيين الأجانب عن أجور نظرائهم

في أقطارهم . فضلا عن انخفاض مستويات الأجور او المرتبات أليس من المحزن حقا أن نسمع عن خريجين يحملون درجة الماجستير او الدكتوراه أنهم يعينون براتب مقطوع في بعض الجهات الحكومية ولا يسمح لهم بالتثبيت في وظائفهم او تسنم مناصب يحتلها اشخاص اميون او انصاف متعلمين لو في مجالات لاعلاقة لهم ولا لأختصاصاتهم بها . وكذلك درجة الاهتمام بالأنفاق على البحث العلمي في دول العالم المتقدم او مساعدة الأهل في الوطن الأم ، وضعف البنيان الاقتصادي لكثير من دول العالم النامي وخصوصا البلدان الفقيرة اقتصاديا .

❖ **الأسباب الاجتماعية :**

مثل فقدان الاحترام او عدم احتلال المراكز اللائقة وتعليم أبنائهم والصعوبات التي تكتنفه بأوطانهم والمرحلة العمرية التي يهاجر فيها أصحاب الكفاءات . والتفكير في مستقبل الأولاد ، وصداقات وارتباطات العلماء الاجتماعية مع نظرائهم بالخارج وغيرها .

❖ **الأسباب العلمية :**

مثل ضعف الإنفاق على البحث العلمي و القصور والعجز في تسهيلات البحث العلمي وانعدام التقدم العلمي الى حد كبير في كثير من مجتمعاتنا . وانقطاع الصلات بين البحث العلمي والمؤسسات الكبرى والترقيات العلمية في جامعاتنا و تأثر المنافسة العلمية بأمور بعيدة عن العلم ضعف فرص نشر الأبحاث العلمية وغيرها .

❖ **الأسباب التعليمية :**

متل ضعف الكثير من نظم التعليم العالي ومناهجها وتخلفها وعدم احترام التخصصات وانعدام الصلة بين التعليم الجامعي وبيوت التدريب والتطوير فيما بعد . وعدم التخطيط السليم للبعثات وتداخل الصراعات السياسية وانعكاسها على العملية التعليمية ... الخ .

❖ **أسباب متنوعة :**

متل عدم اهتمام الدول النامية الى النزيف البشري وضعف التخطيط السليم ودور اللوائح الجامدة والقوانين البالية في تخلف المؤسسات فضلا عن عالمية مستويات بعض الشهادات وعالمية التدريب عليها . ومغريات العمل في الخارج .

ثالثاً: الإشكالية الحضارية لاستنزاف عقول الاساتذة الجامعيين

من المعلوم ان هناك تخلفا في برامج التنمية في مجموعة الدول النامية (العربية منها والإسلامية) من جانب واستمرارية عمل الدول المتقدمة لاستدامة الفجوة الرقمية بكل أنواعها وخصوصاً فجوة العقل وفجوة المعرفة . من جانب اخرحيث تعاني المؤسسات من وجود فراغ معرفي وانعكست هذه على نظم التعليم مما أعطى نتائج في عملية تجنيس العقول وينكر على الصغار الإبداع ويخرس أفواه الكبار لينضموا تباعا الى جحافل الأغلبية العامة والإشكالية الحضارية هي نتيجة لترهل العمل المؤسسي فقد ظلت حكوماتنا لا تعطي اولوياتها للبحث العلمي والنخبة بل تقف حائرة بين ارث ماضيه ومتطلبات الحاضر وتحديات المستقبل وعدم التركيز على دور العقل صانع المعرفة وصنيعتها ، فإذا ما بقى الاستاذ الجامعي تحت نير

التبعية والنصوص الجاهزة وسياسة تعليب الوعي سوف تبقى المسيرة عند الاستاذ الجامعي غير متطورة وفاقدة لنخبويتها ومزايا الصفوة ومسؤولياتها اتجاه عملية ادارة التغيير.

ومازالت حضارتنا اليوم حضارة تكديس وليس حضارة أنتاج ومازال ملامح العقل الحضاري يعاني من فجوة في الإمكانيات والطموح . وتعاني البيئة التركيبية في مجتمعنا من تشوهات عديدة يمكن حصرها بما يأتي :

١) التشوه والهزال في التركيبة السياسية :

حيث يعاني العقل السياسي من إشكالية في تصور متكامل للبناء الحضاري فهو بين التشبه والاستنساخ او التحول السريع مع غياب الحاكمية الصالحة حيث يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني تأثير الوضع السياسي حول مجتمع المعرفة ، ومدى فاعليته في تشكيل قوة طاردة للطاقات الشابة المتخصصة خصوصا الاستاذ الجامعي ، وضعف الموجه السياسي الذي يمكن الاهتداء من خلاله وهذا ينعكس على مستوى أداء القطاعات المختلفة في إشكالية برامج التنمية المختلفة في مجال التعليم والثقافة والأعلام والصحة ونقل التقنية وغيرها كما يصاحبها تدني في الأداء الحكومي وما تشكله الرتابة (الروتين) من عصب لحركة الأداء الحكومي و جعل الاستاذ الجامعي طاقة معطلة ومهدورة وبلا جدوى .

٢) واقع الهزال او التشوه الاقتصادي :

ان التشوه السياسي والأداء الحكومي وضعف الاستخدام الامثل للموارد ينعكس على الواقع الاقتصادي حيث مازال الكثير من الخطط حبرا على ورق والمنظمات والهيئات المحلية او العربية تشكل قوى معرقلة في توظيف الطاقات مع عدم توفر بيئة الاقتصاد الكلي التي تشجع على خلق نموذج

لاقتصاد تضامني تشارك فيه كل القطاعات الحكومية المختلفة والخاص مع زيادة درجة الثقة والمسؤولية بالغير .. إشكالية الاستثمار مع ترويج الخصخصة بلا مناخ او ظروف تنجح مقاصده والهرولة نحو اقتصاد السوق بلا قواعد أساسية جعلت اقتصاديات البلد في مهب الريح وعرضة للتغيير بلا سيطرة تضمن حاجات الآخرين وحقوقهم من لم يجد الشباب لهم فرص عمل لإبراز طاقاتهم سواء المهنية او الفعلية .

٣)الأمراض الاجتماعية وشبكة العلاقات :

تماسك أي مجتمع وتفاعله يعتمد على جملة من القيم تتولد مع ولادة المجتمع ومعها شبكة العلاقات التي تشكل القاسم المشترك لكل مكونات المجتمع .. نحو تحقيق وسائل تطوره وإنتاج حضارته وقياس حيوية المجتمع ومكوناته يكون بدرجة قوة شبكة العلاقات وان اي شيء من التراخي او تضخم ذات الأفراد فيصبحون لا يهمهم النسيج الاجتماعي بل (الأنا) المفخمة فذلك أمارة على أن المجتمع مريض وانه ماضٍ الى نهايته .. أما إذا تفككت الشبكة نهائيا فذلك إيذان بهلاك المجتمع فكيف يستطيع ان يعمل الاستاذ الجامعي في بيئه بهذه المواصفات. وهنا يصبح المجتمع قوة طاردة للكفاءات والعقول مما يفقده فرصة للتقدم بمقابل هذا النزيف نجد أن الدول المتقدمة تحتوي هذه العقول المهاجرة تحت ضغط لتجعلها ضمن مواردها المعرفية وبرامجها التطويرية ، وهنا تخسر الأمة شبابها ومصادر قوتها .

رابعا : الخسائر الناجمة من تعطل الكفاءات العلمية :

ان الخسائر المتأتية من جراء تعطل الكفاءات العلمية لا يمكن حسابها بالدولار أو بأي عمله كونها ثروة تتجاوز كل تقدير وحساب وعليه سوف يتناول هذا المبحث المؤشرات الاتية:

١ــ خسارة في مجال التعليم :-

يترتب على تعطل / تهجير الكفاءات العلمية خسائر جسيمة في مجال التعليم في جميع مراحله ،

ففي حالة تعطل / تهجير الكفاءات العلمية تتمثل هذه التقديرات بنزيف لاستثمارات كلفة التنشئة والتدريب وبالتحديد خسارة الكلفة التاريخية للتعليم. في حين يشير الأستاذ رفين بريتز في جامعة ماكجيل الكندية أن كل عام يغادر العالم الإسلامي الى الغرب ما يقدر عددهم بنحو ١٨ مليون من المتعلمين ذوي الخبرات والمهارات ، وعند افتراض أن تعليم أحد هؤلاء المهاجرين يكلف في المتوسط عشرة آلاف دولار، وهذا يعني بالمقابل تحويل ١٨ مليار دولار من الأقطار الإسلامية الى الولايات المتحدة واوربا كل عام ، وعند تراكم هذا المبلغ نظريا على مدى عدة سنوات يصبح مفهوما اكثر لماذا تزداد الاقطار الغنية غنى والفقيرة فقرا أما كلفة دراسة الحائز على شهادة الدكتوراه في العلوم والتقنيات التي قدرت حسب نتائج دراسة لجنة خاصة في منظمة الطاقة الذرية العراقية عام ١٩٨٩ بنحو ١٤٠ الف دولار

كما تتجسد الخسائر في ميدان التعليم بصورة جلية عند تقدير متوسط سنوات التعليم للفرد لمدة ٢٥ سنة او اكثر البالغة في العراق لعامي ١٩٨٠، ١٩٩٢ على التوالي ٢,٤٦، ٣,٨٨

الذي يوضح الفاقد من السنوات في تكوين راس المال البشري. وكما تتجلى هذه الخسارة في مضمار التعليم من خلال الأنفاق الإجمالي على التعليم العالي للفرد البالغ نحو (٢١,٤٢) مليون دولار في العراق عام ١٩٩٦، الذي هو اكثر من الأنفاق الإجمالي لكل من الجزائر ، مصر ، سوريا ، المغرب ، اليمن ، والبالغ إنفاقها على التعليم العالي للفرد لنفس العام وعلى التوالي. ١٩,٠٥، ١٨,٢٩، ١٦,٨٥،١٥,٤٧، ٤,١٨ مليون دولار وعند تمثيل هذه الخسارة على وفق المؤشر الإحصائي المتمثل بالأرقام القياسية يتبين أيضا ان خسارة العراق للانفاق العام الجاري على التعليم العالي للفرد بالدولار بلغ قرابة (٤٤,٥٥) عام ١٩٩٠ الان في ظل الاوضاع الامنية وارتفاع التكاليف المعيشية والتضخم فان حجم الانفاق زاد اكثر من ٥٠% .

٢-خسارة في مجال العلم والتقنية :

يعد العلم والتقنية العملة الجديدة للقرن الحادي والعشرين وان التفوق في مجال العلم والتقنيات يعزز شعور الفخر بالوطن ويعمل على تنمية القدرات التقنية المحلية ويدعم الدور المستقبلي للعالم في بناء عالم جديد وهذا يتوقف على ما تمتلكه البلاد من إمكانيات علمية ، ولكن بالمقابل تعطل هذه الإمكانيات يترتب عليه تدهور القاعدة العلمية والتقنية اللازمة لتوليد المعارف الجديدة ، وتشير الدلائل من أحد المؤرخين أن سبب سقوط الإمبراطورية العثمانية يعود الى قصورها في استخدام المعرفة العلمية التي بدأت أوربا بتسخيرها آنذاك كما أوضحت اليونسكو أن هجرة الكفاءات تؤدي الى تأخر تنمية الجامعات العربية كمراكز للامتياز العلمي وتؤجل عملية النهوض بالبحوث وملاءمتها للحاجات عن طريق الجامعات لعشر سنوات وعليه ان هجرة آلاف من الخبراء والفنيين والعلماء والاختصاصين

يعد كارثة علمية وثقافية. وتشير إحصاءات الأمم المتحدة أن نحو ٤٠,٠٠٠ شخص من ذوي المهارات هاجروا خلال عام ١٩٦٧ من البلدان النامية الى البلاد الصناعية ، وان نسبة العرب منهم كانت بحدود ١٢%.أما اليوم فحيازة العلم والتقنية للعالم العربي والعراق بضمنه تتحلى بنشر الأوراق العلمية لكل أنحاء العالم وللسنوات الخمس الأخيرة على وفق معهد المعلومات العلمية ، ان ٣,٥ مليون ورقة كان توزيعها بالنسب المئوية الاتية:-٣٧% الاتحاد الأوربي . -٣٤% الولايات المتحدة الأمريكية . -٢١% دول أسيا على المحيط الهادي . -٢% الهند . -١,٣% الكيان الصهيوني .

أما مساهمة العالم العربي فقد تراوحت بين صفر في المائة لليمن و ٠,٣% لمصر و٠,٠٣% في معظم البلدان وان نسبة صفر في المائة تعني أن عدد الأوراق لا تستحق الذكر في الإحصاءات٢٥ وهكذا يعكس حقيقة ان العالم العربي والعراق منه لا يمتلك قاعدة علمية وتقنية متينة هذا من جانب . ومن جانب اخر يتجسد الدور المستقبلي للعلم وأهميته في تحسين مستويات التعليم والمهارات وبناء العالم الجديد في الالفية الثالثة خلال مقتطفات من كلمة رئيس الوزراء البريطاني السابق (توني بلير) لجمع من ابرز العلماء في الجمعية الملكية في بريطانية عام ٢٠٠٢ قال :

" أننا بحاجة لان نشجع وندعم التعاون الوثيق بين الحكومة والعلماء والمواطنين أجمعين لتكريس الدور المركزي للعلوم في بناء العالم الذي نريده ، ولنا ان نختار مسلكا يتسم بالرهبة من المجهول او ان نكون امة تتبنى المعرفة. مستندين الى ثقافة النهج العلمي المدعوم بالدلائل الملموسة أن الخيار واضح وعلينا تبنيه بثقة" على الرغم من الموقع الراهن لبريطانيا

في مجال العلم والتقنية لكن هذه إشارة واضحة لأهمية دور العلم والتقنية تتمثل في الآتي:

(أ) أهتمام بلاده في تنمية الموارد البشرية بتهيئة بيئة مشجعة للابتكار والتجديد.

(ب) اهتمام بلاده بالعلم والتقنية وتوفير المقدرة الفكرية وتنمية القدرات المحلية كون التقنيات لا يمكن ان تستورد او تشترى.

٣-خسارة في مجال التنمية :

هناك علاقة طردية قوية بين مستوى التنمية الاقتصادية ومدى انتشار التعليم العالي هذا ما اكدته عليه معظم المدارس الاقتصادية . وإن الاستثمار في التعليم يمثل استثمارا في سلعة إنتاجية وليست استهلاكية ، ويعزى ذلك الى ان الدراسات القياسية والرياضية أثبتت أن المردود في هذا الاستثمار هو أعلى من المردود في قطاعات أخرى ،كما ان الاستثمار فيه لا يخضع لقانون المنفعة المتناقصة بل الاستثمار فيه يشبع حاجة آلان ويستثمر في المستقبل (حال الطالب الراغب في التعليم المتواصل) فهو يزيد من قدرة الفرد وإنتاجيته ويزيد من دخله في المستقبل ويعم بالفائدة عليه وعلى أسرته والمجتمع ، بينما طبيعية السلعة الاستهلاكية تشبع حاجة آلان وفي المستقبل لها مدى معين وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ان الوطن العربي يساهم بـ ٣١% من هجرة الكفاءات من الدول النامية التي توزعت على النحو الآتي : ٥٠% من الأطباء ٢٣% من المهندسين ١٥% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية . أما في العراق فقد بلغ عدد العلماء اللذين هاجروا بين عامين ١٩٩١، ١٩٩٨ نحو (٧٣٥٠) عالما في مختلف الاختصاصات نتيجة للاوضاع العامة وظروف

الحصار التي طالت الفئات العلمية بحيث قدرت الخسائر الاقتصادية المتمثلة بخسارة صافي التنمية التي تسهم بها هذه العقول نحو ١٨ مليار دولار سنويا من دون تقدير كلفة تنشئتها وتدريبها حتى تصبح عقولا جاهزة للهجرة. كما أكدت دراسة أعدت من قبل لجنة خاصة في منظمة الطاقة الذرية العراقية التي أجريت عام ١٩٩٨ في نتائجها ان كلفة استقطاب ١٧٥٠٠ حامل شهادة ماجستير و ٧٥٠٠ حامل شهادة دكتوراه تبلغ نحو ١١٢٥ مليون دولار في حين تحقق عودتهم للعراق مكسبا ماليا يقدر بنحو (٣٤٥٢,٤٥) مليون دولار بالمقابل يمثل هذا العائد خسارة مالية في حالة عدم العودة ، إضافة الى خسارة العائد الاجتماعي المتمثل بإعادة القوى البشرية القادرة على العطاء والبناء الاجتماعي فضلاً عن الفاقد من الاستثمار في التعليم ، هناك ضرر آخر هو أضعاف قوى التنمية في المجتمع المتمثلة بأضعاف القدرة الذاتية للمجتمع على القيادة والإدارة أي خسارة فرص النهوض التنموية . تتآكل قيمتها بسرعة وهذا يتطلب تجديد واعادة تأهيل العناصر العلمية من خلال (التعليم المتواصل) وكما أن تعطل الكفاءات العلمية الوطنية تعكس حقيقة مفادها عدم جدوى جدية السياسات التنموية الوطنية مما تعمق التبعية العلمية والتقنية والاقتصادية التي تودي بالنتيجة الى الاعتماد على استيراد التقانة الجاهزة من الخارج .

٤ـ خسارة في مجال الإنتاج :

إن لتعطل الموارد البشرية ومنها الكفاءات العلمية أثرا كبيرا في الإنتاجية التي هي إحدى محددات عملية التنمية الاقتصادية ، ويتضح هذا من بيانات البنك الدولي الذي يظهر من خلاله أن الناتج القومي الاجمالي للعامل في قوة العمل عام ١٩٩٧ في العراق تبلغ ٣ الاف دولار ، وهو يمثل اقل ناتج قومي

ضمن المجموعة الأولى من ناتج الدول العربية التسع الاغنى بالثروة النفطية وهذا الناتج ايضا هو اقل من متوسط الناتج القومي للعامل لمجمل البلدان العربية البالغ (٥,٣٤) الاف دولار. كذلك يمثل ادنى ناتج قومي للعامل مقارنة مع كل من كوريا والأرجنتين عام ١٩٩٧ .

وتتجلى هذه الخسارة كذلك في تقدير إنتاجية العامل التي هي أساس النمو الاقتصادي حيث أشار أليها تقرير أعد من قبل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ موضحا أن تراجع إنتاجية العامل في العراق تعود الى انعدام الاستقرار الإقليمي لهذه المنطقة خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠١ ، الذي بدوره سبب ضعفا في النمو الاقتصادي إضافة الى انعدام التماسك بين راس المال المادي وراس المال البشري الذي ساهم في انخفاض الاستثمار بدوره سبب انخفاضا في معدل نمو نصيب الفرد الاقتصادي .

٥- خسارة في المجال الصحي :

ان تعطل الكفاءات العلمية والطبية في أداء الواجب بسبب ظروف خارجه عن إرادة الجامعي تنعكس بصورة سلبية على سير الخدمات في المؤسسات الصحية التي لها مساس مباشر في حياة المواطنين.

ويستدل من إحصاء رسمي أجرى سنة ١٩٧٢ من قبل وزارة الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية ان ٧٣٢ طبيبا من جمهورية مصر العربية و ٦١٥ من لبنان و١٨٨ من العراق و١٧٣ من سوريا يمارسون المهنة في الولايات المتحدة عن نشرة امريكية . في حين تشير وزارة التخطيط لدولة الإمارات على وفق إحصاءات حديثة من خلال ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الإقليمي حول الهجرة العربية ، أن الوطن العربي يساهم بـ ٣١ بالمائة من هجرة الكفاءات من الدول النامية ، تشكل ٥٠% فيها من الأطباء من مجموع

الكفاءات العربية متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة ، في حين تستأثر بريطانيا وحدها بنحو ٣٤% من مجموع الأطباء العاملين فيها من العرب وأخذت تزداد ظاهرة الهجرة في ظل عدم توفر البيئة المناسبة للسيطرة التامة على أسبابها نتج عنه تزايد أعداد المهاجرين من الكفاءات العلمية الطبية المتخصصة . وفي العراق تعكس تقديرات الجمعية الطبية العراقية ان ١٠ في المئة من أجمالي الأطباء البالغ عددهم نحو (٣٢) الف طبيب في بغداد قد أرغموا على المغادرة خلال العامين المنصرمين .

أخذت هذه العمليات التي تستهدف الكفاءات العلمية والطبية تزداد في الآونة الأخيرة ، الغاية منها نزيف الأدمغة / هدر الإمكانيات وقتل الخلايا الحية في النسيج العراقي مما يجعل نقص في تلك العقول التي بدورها تعيق عملية التقدم العلمي. وفي السياق نفسه ترتب على مشكلة نقص الأطباء جملة خسائر ومنها انتشار آفة الأمراض وبالقياس العلمي كشف خبراء مصريون ، أن خسارة مصرفي الموارد البشرية الضائعة بسبب الإصابة بمرض " البلهارزيا في الريف " ، قدرت الخسائر الاقتصادية الناجمة منها الى نحو (١٥٠) مليون جنيه سنويا وبالتحديد فان كل ثلاثة فلاحين مصابين بمرض البلهارزيا ليس في مقدورهم الا تقديم حصيلة إنتاج شخصين فقط من الأصحاء.

٦-خسائر أخرى غير منظورة :

هناك خسائر غير مباشرة لا يمكن تقديرها ناجمة من تعطل الكفاءات العلمية عن الساحة العلمية المتمثلة مثل إن عدم استكمال حق التعلم وعدم اشباع الجوانب الاعتبارية والاجتماعية ، فضلا عن الفجوة المعرفية سوف تنعكس على الوعي الاجتماعي وما سيكون علية المجتمع من تخلف .

خامساً : أطراف الظاهرة وتأثيراتها :

ثمة ثلاثة أطراف تساهم في حدوث هذه الظاهرة :

الطرف الأول : هو الدول الطاردة للعقول والاستاذ الجامعي بفعل تشرذم نظامها وبيئتها .

الطرف الثاني : هو الدول المحفزة والسارقة وهي الدول المتقدمة صاحبة ماكنة الاحتكار ومنهجية الهيمنة .

الطرف الثالث : هو العقل المستنزف ويقصد به الاستاذ الجامعي وهو محور عملية التنمية وكذلك النخب المتخصصة .

١ــ اتجاهات غربية لاستنزاف العقول

ان سيطرة الدول المتقدمة على سوق العمل واحتكارها للكثير من التقنيات الحديثة وما تعاني العقول الشابة والمبدعة وأصحاب الكفاءات من حجر فكري أو اجتماعي او سياسي وعدم وجود فضاءات لتحقيق ما يبدعون وفي ظل تسارع العولمة التي أخذت على عاتقها تحقيق فلسفة النهج الاستعماري بشكلة القديم والحديث وهما :

١.هجرة راس المال المادي ونهب الثروات وتوظيفة تحت مسميات الاستثمار .

٢.العمل على هجرة راس المال الفكري والمتمثلة بالعقول المتخصصة .

وكلاهما يصبان في فكرة تفعيل فرص التطور في الغرب واستدامة الفجوة واستمرار نزيف العقول وهذا يتشكل باتجاهين هما .

الاتجاه الأول : تكالب الدول المتقدمة على الاستاذ الجامعى وعقول النخبة .

الاتجاه الثاني : تنويع قنوات امتصاص عقول الاساتذة الجامعيين في ظل توظيف الفجوة .

أما كيف تتسابق الدول المتقدمة لكسب الاستاذ الجامعي

هذا الاتجاه بدأ منذ مطلع القرن العشرين ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث وضع برنامج متكامل لاستنزاف العقول الشابة المبدعة ونهبها وخصوصا في مجال التعليم مع عدم السماح لهم بالحصول على تخصص في مجالات وثيقة بالمعرفة مثل هندسة البرامجيات او تقنية متطورة ممن يمتنع ان يبقى للعمل لديهم . وان الدول الكبرى في منظمة التعاون الاقتصادي من اجل التنمية (OECD) تتنافس فيما بينها على اقتناص الثروات البشرية . وسن قوانين لهجرة العقول وهذه فرنسا قبل أيام شرعت لتعديل قانونها في الوقت نفسه ترفض هذه الدول تقديم أي شكل المساعدة في مجال تنمية المعلومات ، بل على العكس تريد ان تجعل منا سوق استهلاك وسلة موارد وحديقة خلفية ، مما زاد في ارتفاع كلفة برامج التنمية وتعقيد عملية استخدام الكفاءات يقابلها الضغط المبرمج .

حيث سعت منظمة التجارة الدولية (WTO) لحماية الملكية الفكرية ورأس المال البشري ولكن من اجل الكبار فقط وتلتزم الصمت حيال نهب العقول ونزفها ، كما نشأت شركات بعد عقد الثمانينيات متخصصة لاحتكار اقتصاد المعرفة واحتكار الأسواق والأعمال والعقول الصانعة لهذه المعرفة .

اما قنوات امتصاص عقول النخبة من الاساتذة فهي متنوعة:

فعلى الرغم من ان الغرب كان له منهجيته في امتصاص العقول والموارد على وفق معالجته الاستعمارية فانه أصبح بعد عصر تقنية المعلومات اكثر اتجاها في امتصاص العقول وشفطها وصهرها ضمن ماكنه مجتمعه ونزعه هوية هذه العقول من خلال اساليب ومسارات متعددة والمخطط الآتي يعكس لنا الفكرة الآتية :

أ . بيئة المجتمعات وطاقات الشباب المبدعة والاستاذ الجامعي (في الدول النامية) .

ب. مناهج ومسارات الاستنزاف وهي سبعة مسارات .

ج . تم تدوير تلك العقول والمهارات وتكفيها .

د . تحويلها الى مراكز الاحتكار المعرفي (العلمي ، التقني ، والإبداعي) .

والملاحظة على هذا المخطط هي :

١. استلام قضية الهجرة المؤقتة للعمل أو الدائمة أو التي جاءت بسب الضغط السياسي أو الاجتماعي .

٢. استخدام المكاتب المحلية وشركات متعددة الجنسيات وفلسفة التعاون والتبادل التجاري والعلمي .

٣. نزف العقول من خلال البحوث العلمية المشتركة ، شبكة المعلومات (الأنترنيت) والمقالات المنشورة أو حصد البرعم من المنبع من خلال حملات التسويق للدراسة في جامعات أمريكية أو كندية أو الجامعات المفتوحة في بلدان العالم الاخرى .

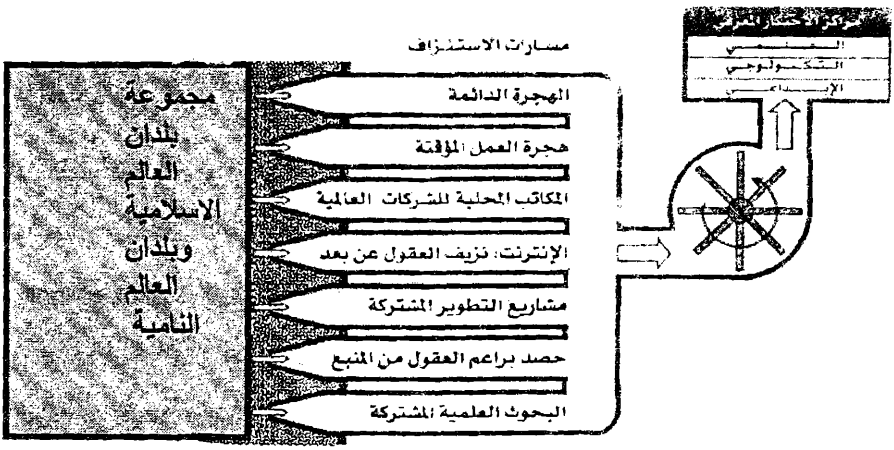

والشكل (٤) يعبر عن تلك القنوات والاساليب

(المصدر د نبيل علي ص ٤٢٨)

سادسا : الحقائق والأرقام تتكلم :

لم يعد يخفى على احد حجم العقول المستنزفة وحجم الأعباء المالية والاقتصادية والتنموية التي تتحمل الدول النامية في ظل استمرارية الفجوة ومنهجية استنزاف العقول وخصوصا الاستاذ الجامعي ، وتشير الإحصائيات الرسمية والدراسات أن الدول الغنية تعمل على استقطاب الملاكات الطبية للدول الفقيرة من خلال ظاهرة استنزاف العقول التي أضعفت قطاع الخدمات الصحية في تلك الدول ..

وتشير التقارير ان ثلاثة أرباع الأطباء العاملين في الدول الغنية وفدوا من دول فقيرة وأوضح (د. فتبز هيوز مولان) من جامعة واشنطن ان (٢٣% - ٢٨ %) من الملاكات الطبية التي في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا واستراليا هم من العقول المستنزفة ، وان نسبة الأطباء الأجانب في الدول الصناعية تتراوح بين ٤٠% - ٧٥% ويقول الخبراء ان أمريكا بحلول عام ٢٠٢٠ ستواجه نقصا في الأطباء سيصل حتى (٢٠٠) ألف طبيب بجانب (٨٠٠) ألف من ملاك التمريض وطالبت جمعية كليات الطب الأمريكية جميع كليات الطب في البلاد والبالغ عددها ١٢٥ استيعاب المزيد من المتقدمين ورفع الطاقة الاستيعابية للطلبة الأجانب كما تشير التقارير ان هناك برنامج في استنزاف العقول واقتناص الملاكات الطبية البالغ عددها ٦٠٠ ألف من مختلف الاختصاصات وتحديد القارة الأفريقية .

وان الولايات المتحدة قد رفعت عدد من تمنحهم بطاقة لأقامه (كرين كارد) من ٩٠ ألف للمتخرجين في مجالات التقنية العالية في عام ١٩٩٨ الى ١٥٠ ألف في عام ١٩٩٩ و ٢١٠ ألف في عام ٢٠٠٠ وأعادت النظر في قانون الهجرة بعد أحداث الحادي عشرمن ايلول ٢٠٠١ ولكن بقيت عملية استنزاف العقول محور عملية الصراع الحضاري .

أما في أوروبا الغربية واليابان فقد بلغ عدد العاملين في مؤسسات البحث العلمي وفي مجالات من الكفاءات الشابة والنخب المسروقة من الدول الأم في السنوات الأخير فقط بحدود ٤٠٠،٠٠٠ شخص .

ان حجم الظاهر بالغ الخطورة والأرقام متكاثرة ومرعبة من الناحية العددية من تشير الدراسات والأبحاث الى ان حجم من يعود من البعثات الحكومية في سوريا مثلاً ٥ % فقط في عام ١٩٨٨ ، اما في مصر فقد هاجر أكثر من ٤٥٠ ألف منهم ٦٠٠ في اختصاصات نادرة جداً . في الوقت نفسه يقدر عدد العقول المستنزفة من اختصاص البرمجة والتقنيات بحدود ١٠ الآلاف موزعين على سوق العمل بين أوربا وأمريكا.

وتشير احد الدراسات الإجمالية ان ٧٥ % من العاملين في الشركات العالمية في مجال تنمية البرامج هم العقول العربية الشابة العاملة في برامج الحاسوب ، أما في فرنسا وألمانيا فان ٨٠% من أصحاب المهارات الفنية هم من أبناء أفريقا والأتراك والأكراد ومن لبنان .

ويشير تقرير منظمة الهجرة العالمية ان أفريقيا تفقد كل سنة نحو ٨٠ ألف عالم وخبير ، كما تشير تقارير خطيرة ان ٢٠%من مجموع الأطباء قد منعوا من العودة وان ١٥% استسلموا للهجرة الدائمة وان ١٥% تم استنزاف عقولهم تحت الضغط او لاسباب متنوعة ومن الناحية المالية ان تكلفة أعداد الفرد تقريبا ١٠٠ ألف دولار وعلى سبيل المثال في مصر كلفة الحصول على الدكتوراه في الطب السريري (الإكلينيكي) هي ٧٥٠ ألف جنية أي ثلاثة أرباع مليون وان مصر خسرت مليار دولار بسب عمليات الهرب وبهذه الطريقة يكون الغرب قد حصل من الدول على كلفة كفاءات أكثر مما في ذمة هذه الدول من مديونية ٣٣ . وان هناك شركات كبيرة مثل نتل وميكروسوفت تملك أكثر من ١٠٠٠ مراكز أبحاث والتنمية في الصين يعمل بها

متخصصون صينيون . وفي مؤتمر كسب العقول الذي نظم في (لاهاي) في سياق رئاسة هولندا للاتحاد الأوربي فقد تبين ان الاتحاد الأوربي بحاجة الى ٧٠٠،٠٠٠ شخص أضافي للعمل بمجال المعرفة والعلم حتى يتمكن من المنافسة في سوق المعرفة وان أوربا ايضا قد تخضع لاستنزاف العقول من قبل الولايات المتحدة حيث أشار المؤتمر ان ٤٠٠،٠٠٠ باحث أوربي يعمل في الولايات المتحدة وهولندا أيضا من الدول التي لها برامجها في عملية استنزاف العقول الشابة من دول مختلفة .ومن الملاحظ ان نظام العولمة ينفذ يوما بعد يوم في عمق العالم مع تزايد عمق تحالف المؤسسات متعددة الجنسيات مع زيادة الطلب على الخبرات والكفاءات العلمية وتشير الإحصائيات الرسمية في أمريكا ان الفترة ما بين الأعوام ١٩٨٦-١٩٨٧ شهدت هجرة أكثر من ٨٥٠ ألف كفاءة من الدوال النامية .

المحور الرابع : نحو استراتيجية وطنية لحماية الاستاذ الجامعي العراقي
ثانيا: استراتيجية تعزيز قدرات الكفاءات العلمية داخل القطر.

وضعت هذه الاستراتيجية لغرض دعم العقول العلمية وتصلب صمودها وتثبيتها في الساحة العلمية (الجامعية) العراقية ، مع الآخذ بنظر الاعتبار الفجوة الزمنية والثقافية التي يتمتع به أقرانهم من أصحاب الكفاءات العلمية العراقية في الخارج وتوفير جميع الإمكانيات لتقليص تلك الفجوة وهي كما يأتي :-

٤. أجراء مسوحات القوى العاملة لإحصاء جميع أصحاب الكفاءات العلمية في الداخل لمعرفة أعدادهم وتقدير احتياجاتهم وتوفير الإمكانيات لهم.
٥. توفير الأمن والعدالة لتحقيق الاستقرار الحياتي والطمأنينة المستقبلية والعدالة الاجتماعية للموطنين ولاسيما أصحاب ذوي الكفاءات العلمية.
٦. دعم قيادات وزارة التعليم العالي والجامعات العراقية في إجراءاتهم لحماية العلماء والجامعيين العراقيين من اجل الحفاظ على حياتهم وصيانة كرامتهم وحماية المؤسسات التربوية والتعليمية
٧. إنشاء / تأهيل نظام تعليم عالٍ جديد يرتكز على رؤية علمية للقيم الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية الهدف منه المحافظة على القوى العلمية المؤهلة التي تتمتع بالمهارات. وتلتزم بالاخلاق الاجتماعية والعمل الجماعي التي يتطلبها القرن الحالي.
٨. إنشاء الجامعة (المؤسسة) العراقية للعلوم ، تضم فيها الجامعيين من مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية تتمتع باستقلالية كاملة وتتيح لهم تبادل المعرفة مع نظرائهم في شتى أنحاء العالم وتكون بيت خبرة تتولى دراسة المشاكل الوطنية الهامة وتقترح الحلول الملائمة .

٩. إنشاء المراكز العلمية بحيث يكون الاعتماد في إنشائها على نظام مؤسسات تجارية واعتبارات تنامي القدرة الإبداعية التي تغذيها هذه المؤسسات ، وتكون مقاربة في مستوى نظائرها الى المراكز العلمية في الدول المتقدمة وتركز على المجالات المهمة بما فيها مرحلة إعادة الأعمار ومحاولة زج كل الطاقات العلمية والجامعية العراقية في تلك العملية.

١٠. الآخذ بمستلزمات الجودة الشاملة في مجال التعليم ونشر الوعي الخاص بثقافة الجودة ومناخها وتحقيق تنمية الموارد البشرية بما يلائم متطلبات العصر وتقنياته.

١١. إناطة المراكز العلمية المتقدمة بالكفاءات المتميزة والمعروفة بالإخلاص لكي يتم تحقيق الأهداف المنشودة والسعي لتفجير الطاقات الكامنة للكفاءات العلمية المتبقية لأغراض الأعمار والبناء.

١٢. اعتماد مبدأ التدريب المتواصل كمنهج استثماري فاعل في عملية التنمية الشاملة مع استبعاد النظرة القديمة للتدريب.

١٣. إصلاح سياسة التوظيف وتوفير أجواء العمل المناسبة وتوفير الحرية للباحث العلمي واشعاره بالهدوء والاطمئنان لاستبقاء الباحثين ودفعهم الى العمل المثمر.

١٤. إعادة النظر في سلم الرواتب والأجور التي تمنح للكفاءات العلمية ومحاولة تقاربها مع رواتب أقرانهم العلماء في الدول العربية والأجنبية. وربط الحدود العليا للأجور بمكافأة البارزين من ذوي الكفاءات.

١٥. تقديم الحوافز التشجيعية والمادية فيما يرتبط بالبحث والإنتاج وتسهيل المنح والتسليف بشروط معينة ، مع تحسين الأوضاع المادية لأصحاب

الكفاءات بما يتلاءم مع الجهد المبذول وحاجة المجتمع إليهم ويحقق استقرار تلك الملاكات العلمية.

١٦. إصدار مجلة دورية بكل اختصاص تنشر فيها البحوث والنشاطات العلمية والمكاسب والإنجازات لأصحاب الكفاءات العلمية في الداخل وتوزع نظير ثمن مناسب عبر وكالات وجمعيات إعلامية لاصحاب الكفاءات العراقية المهاجرة .

١٧. تشييد مجمعات سكنية خاصة بذوي الكفاءات العلمية في مناطق آمنة أسوة بمجمعات سابقة تتوفر فيها : روضة ، مدرسة ، مكتبة ، مقهى لشبكة المعلومات (الانترنيت) ، حضانة ومستوصف ، وحدائق ، وسوق ومتاجر ومكتب للخدمات البريدية ونقطة حراسة ، .....، ... اخره.

١٨. تنظيم سفرات جماعية لذوي الكفاءات العلمية وعوائلهم الى الخارج وبأسعار مناسبة.

١٩. توفير السكن بأجور مناسبة قريبة من موقع العمل ومنح سلف للتأثيث تسدد بأقساط شهرية.

اصبح واضحا في ضوء التوصيف العام للمشكلة وبيئتها واسبابها وعواملها والنوايا والمقاصد والمداخل و الاساليب المعتمد في تفريغ الامة من نخبتها وصفوتها ومصادر معرفتها وخصوصا بعد ٢٠٠٣ ولكي لا نكون خارج دائرة الفاعلية الحضارية وان لا نكون في اطراف حركة الحياة ولا تتبعا للاخر ولا بيئتنا رخوة بلا ارادة او سيادة فان من الضروري رسم استراتيجية لحماية كل من الموارد والمؤسسات وفي مقدمتهم الاستاذ الجامعي وتكون على وفق ما يأتي في ضوء ما تقدم يمكن صياغة الخطوط العامة الاستراتيجية حماية الاستاذ الجامعي العراقي من ماكنة استنزاف العقول ومنع وقوعه في حافات فجوة المعرفة ويمكن بلورته بما يأتي :

اولا: الجهات المسؤولة: ان الاستاذ الجامعي يشكل رأس مال اجتماعي وحضاري.لهذا فالمسؤولية تقع على :

الدول و الحكومة وكل مركز القرار السياسي الفعال .

- المؤسسات والمنظمات الحكومية من اجل توصيف خيالها
- المجتمع كبيئة ومدى احترامه للصفوة من نخبته .
- الافراد كل حسب ادواره .
- الاستاذ الجامعي نفسه مع جامعته من خلال تحقيق النموذج المحترم.

ثانيا:

مجموعة التشريعات والقوانين: التي تشكل الاطار التنظيمي للعلاقات و بيان الحقوق و الواجبات التي يتركز عليها ابناء المجتمع في حركة حياتهم

ثالثا:

الاجراءات الفعالة:سواء من المؤسسات التعليمية او المؤسسات الاخرى المناسب والمستلزمات المادية التي يستطيع ان يحقق من خلالها ادارة الابداع

رابعا:

نشر الوعي الحضاري بين الافراد وفي مقدمتهم القيادات ورفع درجة المسؤولية الاجتماعية اتجاه المعرفة ومصادرها ومؤسساتها من خلال نظام رأس المال الفكري وتنميته وخصوصا الاستاذ الجامعي والمبدعين والنخب والايمان بضرورة استمرار التعليم والعلم .

خامسا:

ضرورة الانفتاح على الاخر بشكل مستقر ومتوازن بما لا يفقدنا هويتنا وثقافاتنا ولا تفوت علينا فرصة الاستفادة من نتاج الحضارات الاخـرى اي االتفريق بين ما هو عالمي وخاص .

سادسا:

بناء منظوسة جامعة لتخصصات العلمية والنادرة منها واحتضانه بشـكل نجعل ارتباطه بالوطن اكثر من تفكيره بالهجرة وتبقى المقترحات مفتوحـة لكل حالة وظروف ولكن ليعلم الجميع ان امتنا لم تفقد مشـروعيتها وعلـى امكانياتها ولا قدراتها في البناء الحضاري لان حكمة الله قد اختارت اللغـة والانسان والارض منها المصطفى (ﷺ) وآل بيته والصحابة يشكل نموذجـا حيـا ينـبض لا الاصـل مـا زال موجـودا يقـول الحـق (ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم واحسن) سورة الاسراء الاية ٩ مرتبطة مع منهج الاصلاح والبناء و التغيير في قوله سبحانه (ان الله لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بانفسهم) سورة الرعد الاية ١١ .

الاستنتاجات :

اصبح واضحا ان انعكاسات الفجوة المعرفية وماكنة الاستنزاف على مستقبل الاستاذ الجامعي عملية استرتيجية و كي نتمكن من معرفة الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على مستقبل الاستاذ الجامعي وبالتالي على منظومة التعليم العالي و دور الجامعة المنتجة و المؤثرة في اتجاهات التنمية و مدى تاثر الجامعة ومكوناتها و عناصر حركتها بالتخلف التقني و المعرفي و من ثم تردي اوضاع البلاد و فقدان موارده المادية و البشرية و هجرة العقول المتخصصة وإجبارها بشتى الوسائل على مغادرة الوطن والعمل كأجير عند الاخر وبالمقابل تنهض و تسير عملية التنمية لدى دول الغرب باقل كلف ومن جانب اخر يتراجع المستوى الحضاري للدول النامية والعراق منهم وتبقى مجرد اسواق للاستهلاك وتكديس منتجات الاخر مع بقائها سلة غذاء وموارد لماكنة الغرب وباسعار زهيدة . وفي ضوء كل ذلك يمكن بلورة الاثار والانعكاسات عل شخصية الاستاذ الجامعي بما عطل دوره الاستراتيجي في التنمية الشاملة ومن اهمها:

١. تعطل منظومة الكفاية العلمية والمعرفية لدى الاستاذ الجامعي بما يخلق لديه تقادم معرفي قياسا الى ما وصلت اليه العلوم وجعله بدائيا في قاعدة المعلومات .

٢. اضعاف المهارة الفنية والمهنية من خلال زيادة هوة الفجوة وتوسيعها بما يجعله لا يواكب المستجدات من طرق التعليم والتعلم وفنون ومهارات التوصيل والاتصال وتبادله الخبرات .

٣. العمل على اضعاف المكانة الاجتماعية ولاسيما الصفوة النخبة في المجتمع لما يجب ان يكون علية وبالتالي فقدان بوصلة الحركة بما يجعل الموارد مشتته والاهداف غير موصفة والوسائل غير مرتبطة بالاهداف مما يفقد المجتمع بعد ان يفقد الاستاذ الجامعي كصفوة دلالات الارتقاء ومؤشرات التطور

٤. خلق المجتمع الاستنساخي او الذي يكرر نفسه من خلال طمس معالم النخب والصفوة وجعل الجامعة مؤسسة حكومية تخضع للضغط او التوجهات السياسية او لاراء اشخاص او كاي مؤسسة تسير على منوال ثابت .

٥. السعي نحو اضعاف عملية واخلاقية ومهنية الاستاذ الجامعي شكل تنعكس بالمباشر على عملية شخصية الافراد ومهارات المخرجات بما يفقده فرص الابداع وتنمية القدرات التي تكشف المستقبل باطر اكثر حيوية .

٦. الابقاء على المخصصات الدراسية القائمة او أضعافها من خلال استدامة فجوة المعرفة من جانب و استنزاف عقول الاساتذة الجامعيين وعدم السماح للتخصصات للعودة للقطر مما سيؤدي عدم التحقق اضافة توعية للمخرجات الجامعية وكذلك عدم تأثيرها في برامج التنمية والتطوير المؤسسي .

٧. ان التمزق الذي اصاب شبكة الحماية لمنظومة الامن الحياتي وظهور برامج صناعة الخوف وصناعة الموت وتوجيهها لعموم الناس والنخب وفي مقدمتهم الاستاذ الجامعي وتحديدا للاختصاصات الوطنية التي تشكل راس مال وثروة ستراتيجية للامة جعلت الاستاذ الجامعي يبحث عن ظل يختفي امامه او يقلل من عطائه بالوقت الذي كان ينبغي ان يكون في موقع الصدارة لكل حركة بنائية وتطويرية كونه مركزا للمعرفه وعليه تؤمن وتستوعب كل مظاهر التقدم وما يرفه حياة الناس .

٨. ان سعي ماكنة الغرب واباطرة العولمة الى خلق انفصام بين الجامعة والمجتمع والجامعة وحقل العمل والجامعة وبراج التنمية الشاملة مما يفقدها دوره البارز في حضارة الامة والمتميز وبالتالي انعكاس ذلك على عناصر العملية التعليمية للاستاذ الجامعي وفقدانه صفة الصفوة .

٩. اعتماد الفكر الغربي في عملية بناء المناهج واستخدام منهجية تغليب الوعي والوقوف على نظام التعلم دون التعليم معا مما يضعف العلاقة الارتباطية بين حاجة المجتمع للتخصصات وبين مخرجات الجامعة او يجعل تطلعنا مستمرة وتبيعنا للخارج تحت اي مسمى وهذا يفقد الاستاذ الجامعي دوره في النظام التعليمي والمشاركة في رسم السياسات العلمية والمناهج المناسبة والمتطورة .

١٠. ابقاء الاستاذ الجامعي بصورة العلمي الذي يلقي المحاضرة المكتوبة او المكررة واعداد الاسئلة الامتحانية وتحقيق نسبة نجاح كأن للجامعة دورات تاهيل ما يدخلها يجب ان يخرج بشهادة مهما كان محتوى مستوى تاهيله ومضمونه وما حصل عليه .

١١. شعور الاستاذ الجامعي في ظل بيئة متخلفة قانونيا مع انحباس الحرية الفكرية والحصانة التي يتمتع بها التدريسي وظاهرة الاحباط النفسي والاعتباري والتهشم الذي اصاب نظم السيادة والانقلاب الاعلامي الذي بدأ لا يفعل مكانة الاستاذ الا في تصورات غير حقيقية مما جعل الشخصية الوطنية المخلصة تتردد في التعاون مع اية جهة خوفا من المجهول او قد لا يلقى قبول بسبب الهوية او الانتماء وهذه حالة طارئة نرجو ان لا تتأصل .

المصـــادر :

١- السيد محمد عقيل المهدلي _الجامعة ومكوناتها الاساســية فــي الفكر المعاصر دار الحديث القاهرة ٢٠٠٤ ص١٢

٢- ا. د.داخل حسن جريو _التعليم الجامعي في العراق ومتطلبــات القرن الحادي والعشرون _مجلة اتحاد الجامعات العربية عدد٣٢ ١٩٩٧ ص٢٥ والمنشور مع عدد من البحوث القيمة في مجلــد للمجمع العلمي العراقي تحت عنوان –دراســات فــي التعلــيم الجامعي ٢٠٠٥

٣- د. سالم محمد عبود_الخدمة العامة في التعليم العالي الاهــداف والمرتكزات مجلة صدى الجامعــة_ جامعــة بغــداد عــدد٣٨ ٢٠٠٢ص١٣

٤ – قانون رعاية أصحاب الكفاءات رقم ١٥٤/لسنة ١٩٧٤ حسب قرار ١١٥٣ فــي ١٩٧٤/١٠/٢٤ فقــرة أ/ المــادة ٤٢ مــن الدستور المؤقت في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٤.

٥_علي الراشد_اختيار المعلم واعداده _ دار الفكر القــاهرة ١٩٩٦ ص٥٥

٦ –مالك بن نبي – ميلاد المجتمع – الجزء الأول شبكة العلاقــات الاجتماعية بيروت دار الإنشاء ١٩٧٤ ص٢٨

٧ – تقرير منظمة غرب أسيا – منهجية إدارة المعرفة – الأردن سنة ٢٠٠١ ص ٣-٥ .

٨ –د. نبيل علي – د. نادية حجازي – الفجوة الرقمية – عالم المعرفة – كويت سنة ٢٠٠٥ العدد ٣١٨ ص ١٦- ١٧

٩- د. نبيل علي – د. نادية حجازي مصدر سابق ٤١٥- ٤١٦

١٠ــ انترنيت* نديم عبد المنعم نديم مصدر سابق (أراء اقتصادية – اقتصادية المعرفة) .

١١ــ د. نبيل علي د. نادية حجازي مصدر سابق ص ١٥٠-١٥١

١٢ــ انترنيت * أراء اقتصادية – اقتصادية المعرفة – نديم عبد المنعم نديم

١٣ــ د. نبيل علي د. نادية حجازي مصدر سابق ص٤٢٨

١٤ــ انترنيت * محمد ديان – اقتصاد المعرفة

١٥ــ عمر عبيد حسنة – البعد الحضاري لهجرة الكفاءات – كتاب الأمة العدد ٨٩-١٩٩٩ص٥-٦

١٦ــ د. اياد عطية الخالدي تفاقم ظاهرة هجرة العراقيين إلى الخارج http://www.Google.com.
١٧ــ سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية / اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا / الامم المتحدة/ نيويورك /٢٠٠١ ص١١٤.

١٨ــ اياد عطية الخالدي تفاقم ظاهرة هجرة العراقيين إلى الخارج http://www.Google.com
١٩ــ سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية / اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا / الامم المتحدة / نيويورك / ٢٠٠١ ص١١٤.

٢٠- الانترنيت العقول المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار ٢٠٠٤/١٠/٢٢ اسم الموقع البلاغ
٢١ــ الانترنيت د. عبد الله التركماني – مجتمع المعرفة وأبعاده في العالم العربي موقع Teab

٢٢ــ د. نبيل علي د. نادية حجازي مصدر سابق ص٤١٩

٢٣ــ د. فاخر غافل / الكفايات العلمية – تحضيرها في بلادها ثم هجرتها الى بلاد غيرها / مجلة العربي / العدد ١٧٠/ يناير كانون الثاني / ذو القعدة / ١٣٩٢/ ١٩٧٤/ ص٣٣

٢٤ــ د. كاظم المقدادي / عودة أصحاب الكفاءات بين حاجة الوطن والمصلحة الذاتية. comhttp://www.Google.

٢٥ – د. عبد السلام نوير / الخسائر من جراء هجرة الادمغة العربية / مؤتمر مركز بحوث الدول النامية / جامعة القاهرة / ٢٠٠٦/٣/١.

٢٦ –احمد صبري / ظاهرة الخطف والاغتيال لاطباء واساتذة الجامعات / المركز الدولي لرصد الانتهاكات في العراق ٢٠٠٥/٦/٧.

٢٧–د.نادر الفرجاني / التنمية الانسانية وأكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية / دور التعليم العالي والبحث والتطور التكنولوجي /سلسلة دراسات التنمية البشرية ١١/ اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا / الامم المتحدة / نيويورك / ١٩٩٩ / ص٢١.

٢٨ــ علي عبد محمد سعيد الراوي / الاستثمار البشري واثره على الإنتاجية والتطور الاقتصادي / اهمية ودور البنى الارتكازية في التنمية مع اشارة خاصة للتجربة العراقية / رسالة دكتوراه/ كلية الادراة والاقتصاد / جامعة بغداد / نيسان / ١٩٨٦/ ص١٩١.

٢٩ــ انترنيت * نديم عبد المنعم نديم مصدر سابق (أراء اقتصادية – اقتصادية المعرفة)

٣٠ــ انترنيت – طلعت ريح – تأملات في حروب النخب من الدول الإسلامية الى الغرب / جريدة لبيان عدد ١٨٥

٣١ــ د.برهان غليون – اغتيال العقل – مطبعة المدبولي ص١٣٣

٣٢ــ انترنيت – اهداف البرنامج الامريكي لتوظيف العلماء-مجلة المجتمع العدد١٥٨٣ ٢٠٠٤/١/٣٠ اسم الموقع_ النسيج

٣٣ــ انترنيت * أراء اقتصادية – اقتصادية المعرفة – نديم عبد المنعم نديم

٣٤ــ د. برهان غليون – اغتيال العقل – مطبعة المدبولي ص١٣١

٣٥ــ انترنيت – اهداف البرنامج الامريكي لتوظيف العلماء-مجلة المجتمع العدد١٥٨٣ ٢٠٠٤/١/٣٠ اسم الموقع_ النسيج

٣٦- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٢- http:// www.Google٢٠٠٦-٦-٢٨ .com.

٣٧- إصدارات قسم الأعلام والعلاقات / جامعة بغداد ٢٠٠٦/٤/١٨ .

٣٨ـ حسناء ناصر واقع الكفاءات العلمية في العراق واستراتيجية حمايتها مركز بحوث السوق وحماية المستهلك جامعة بغداد ٢٠٠٧ .